

- ٤ - التحفظ على الذين يرتكبون جرائم داخل المنشأة ضد الأشخاص أو الممتلكات .
- ٥ - التحقيق الأولي في الحوادث التي تقع في محيط المنشأة وتسليم ذلك للجهات الحكومية الأمنية المختصة .
- ٦ - إصدار البطاقات الشخصية وتصاريح المرور للأشخاص والمركبات التابعة لمرافق المنشأة حسبما تقتضيه الحاجة .
- ٧ - المحافظة على أمن المعلومات والوثائق .
- ٨ - مراقبة دخول وخروج الموظفين والزوار إلى مرافق المنشأة .
- ٩ - عمل برامج تدريب خاصة لرجال الأمن بالمنشأة .
- ١٠ - مراقبة دخول السيارات وتنظيم المواقف .
- ١١ - تنظيم حركة مرور السيارات داخل المنشأة ووضع اللوحات الإرشادات المرورية اللازمة وضبط المخالفات .
- ١٢ - المحافظة على الأقفال والمفاتيح للمنشأة .
- ١٣ - التنسيق مع الجهات الأمنية المختصة لترتيب برنامج خاص لحماية الأشخاص والممتلكات في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية^(١) .

رابعاً: الأمن الصناعي في الدول العربية

لقد عرفت الدول العربية الأمن الصناعي في فترات مختلفة بعد الحرب العالمية الثانية ومن هذه الدول من عرفته في فترة لاحقة في العقدين الماضيين . والاهتمام بالأمن الصناعي في الكثير من الدول العربية بدأ بعد تحول بعض

(١) حمود مريجيل المبارك . الدور المتميز والمطلوب لإدارة الأمن الصناعي ، الندوة الخامسة للأمن الصناعي ، أبها ، ١٤٠٦هـ ، ص ٢ .

الدول العربية من الاعتماد الكلي على الاقتصاد الزراعي إلى التحول تدريجياً نحو الاقتصاد الصناعي . حيث بدأت الصناعات تزدهر في بعض الدول العربية وتقدمت بخطوات واسعة في العقدين الماضيين حيث دخلت شتى أنواع الصناعات الخفيفة والثقيلة .

هذا التقدم الصناعي كان من شأنه الاهتمام بقضايا الأمن الصناعي للارتباط الوثيق بين الاثنين ونشأتها . وبدأ استيعاب واع لدواعي الأمن الصناعي ، وقفز مفهوم الأمن الصناعي وبرزت أهدافه في الحفاظ على المقومات البشرية والمادية للإنتاج إلى أكثر من ذلك فشمّل العمل على رفع الكفاية الإنتاجية لهذه المقومات في إطار السلامة التي تهيئ مناخاً جيداً للإنتاج .

إن نسبة القوى العاملة العربية أقل من المستويات الغربية ، أي أن نسبة الإعالة عالية الاعتماد غالبية السكان على الأقلية المتمثلة في الأيدي العاملة . حيث يقوم رب الأسرة العامل بإعالة العديد من أفراد الأسرة الممتدة . ولما بدأت هذه القوة العاملة تتجه أكثر نحو التصنيع أصبحت معرضة لمخاطر الصناعة الأمر الذي يؤثر على استمرارها في العمل ، وذلك بدوره يؤثر على من هم في إعالتهم ، لذلك يعتبر هذا أحد الأسباب للاهتمام بقضية الأمن الصناعي خصوصاً في هذه المرحلة التي تشهد تنمية صناعية عربية واسعة .

ولكن رغم إلحاح هذه القضية فإننا نجد أن بعض الدول العربية لم تعط الأسبقية اللازمة لقضية الأمن الصناعي ، ولم يستيقظ الوعي الكامل بأبعاده إلا في بعض الدول العربية ذات التصنيع المتقدم ، والتي أحست وأدركت بالمبادئ التي يخدمها الأمن الصناعي .

إن مشاكل الأمن الصناعي في الدول العربية ظاهرة اقتضاها التطور الصناعي السريع في كثير من الدول العربية التي اتجهت أكثر إلى ذلك الاتجاه . لذلك كان من الضروري أن تحاط ببرامج التنمية الصناعية في هذه الدول بمقتضيات الأمان لهذه النهضة الصناعية . لذلك نشأت الحاجة إلى الأخذ بمقومات الأمن الصناعي ، ومنها التخطيط الفني السليم حتى لا يكون العمل عشوائياً . ثم إصدار التشريعات المناسبة لتعطي الشرعية لعمل الأمن الصناعي . وفي مجال التشريع فإننا نجد أن الدول العربية قد تفاوتت في هذا المجال ، حيث قامت بعض الدول بتشريعات متكاملة في مجال الأمن الصناعي ومنها من اقتصد في الجانب التشريعي ، ومنها من لم يعط هذا الموضوع ما يحتاجه من اهتمام . ولكن رغم ذلك نجد أن الدول العربية كلها ، رغم تفاوتها ، لديها تشريعات ولو متفرقة عن الأمن الصناعي . فنجد أن هناك تشريعات متفرقة في جوانب متعددة خاصة بالأمن الصناعي ، وهي مبعثرة في عدة تخصصات . ولكن نجد بعض الدول العربية قامت بالاهتمام بتجميع كل ما يخص الأمر في تشريع أو تشريعات موحدة .

كما أن التشريعات العربية قد تطورت في بعض الدول العربية بطريقة تتلاءم مع التطور الصناعي ، والتشريع في مجال الأمن الصناعي عامة في الدول العربية يجب أن يركز على الحاجة إلى التشريع وذلك حسب النمو التنموي الصناعي . وزيادة على ذلك فيجب أن يكون التشريع ملائماً للبيئة المحلية من كل النواحي . وذلك رغم الأخذ بأسباب التقدم العلمي في العالم الغربي ، لكن لا بد للتشريع من أن يستوحي الواقع العربي المحلي ويعكسه .